مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

مسارات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراءة وتحليل أهم
الأحداث السياسية في العالم الإسلامي

عسكرة السياسة العراقية

- مقدمة
- الحاضنة السورية ودورها في تسارع الأحداث
- العودة إلى الوطن والتمكين
- مشهد الميليشيا الحالي
- بديل إيران عن بناء الدولة
- الخاتمة

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٦/٢٨٦٧
ردمد: ٦٩٦٤-١٦٥٨

تركّز التقارير والدراسات في الأشكال الرهيبة لأعمال العنف التي تُرتكب ضد المدنيين العراقيين والسوريين على يد ما يُعرف بـ(تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش)، بينما تغضُّ الطرف عن الأفعال التي تضرّ الوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة في العراق وسوريا على يد الحركات المتطرفة التي تحمل أيديولوجيات شيعية متشدّدة، التي تُوصف غالباً بأنها مجرّد ثمرة أو نتيجة مؤسفة للأعمال التي تقوم بها نظيراتها من الحركات السنية؛ لذلك فإن الميليشيات الشيعية في بلاد الشام ترسم واقعاً جديداً على الأرض. وعلى النقيض من موقف تنظيم داعش، فإن الميليشيات الشيعية ترفض شرعية المؤسسات المتناحرة التي وُجدت في حالة من الفوضى، وتستثمر في الهويات الطائفية الرجعية؛ لذا فإنها تتلقّى الدعم من الحرس الثوري الإيراني ربما بهدف محاكاة نموذج (حزب الله اللبناني)، والتشكيلات شبه العسكرية التي تعمل بوصفها تشكيلات أكثر فاعليةً ونفوذاً وسيطرةً في بلاد الشام، التي تشهد انقساماً وتفتّتاً لم يكن له نظير في أيّ وقت مضى.

مقدمة

أفرزت عملية بناء الدولة في العراق مؤسسات هشة وغير فاعلة بشكل لافت، واتّسمت (عملية البناء) هذه بالعنف نسبياً، وما زالت تجسّد النهج الذي تتّجه البلاد إلى تطبيقه، والذي هو محلّ للبحث وللنقاش؛ أي: ما يتعلّق بـ(السياسة الشاملة)، و(الوحدة الوطنية)، و(إصلاح القطاع الأمني)، و(تعزيز الجيش)، وهي المفاهيم المتكرّرة التي تَرِدُ دوماً على لسان المسؤولين العراقيين ونظرائهم الأجانب. وليست المفاهيم الأمريكية في هذا السياق بدعاً منها، لاسيما مواجهة التهديد الذي يشكّله ما يُسمَّى بـ(تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وهو حركة متطرّفة، تُعرف اختصاراً في اللغة العربية بـ(داعش)، وتُعرف اختصاراً في اللغة الإنجليزية بـ(ISIL). فالجرائم البشعة التي ارتكبها تنظيم داعش مراراً وتكراراً، وقام بنشرها بشكل سافر، استولت كذلك على اهتمام وسائل الإعلام، وأسهمت في طرح نقاشات حول خطة عمل تركّز في تعزيز قدرات الدولة في مواجهة هذا التحدي.

في الوقت نفسه، فإن وجود الميليشيات الشيعية، وانتشارها الطاغي، الذي يمكن معه القول: إن حجمها وهيمنتها أكبر من حجم (داعش) وتأثيره، يُغضّ الطرف عنه تماماً، أو يُعامل على أنه أهون الشرّين، وأنه تطور يعدّ أقلّ إشكاليةً، وأقلّ إلحاحاً، ولا يقتضي مبادرته ومعاجلته بالدرجة نفسها؛ فالأمل معقود على أن يضعف هذا الانتشار الشيعي ويستقرّ، ويمكن أن يُفهم على أنه مجرّد نتيجة مؤسفة لصعود المتطرفين السنة، وهو ما يوفّر سبباً آخر للتركيز في مواجهة خطر داعش في المقام الأول.

لقد أصبحت تلك الميليشيات جزءاً لا يتجزأ من السياسة العراقية؛ فهي من مكوّنات النظام السياسي من جهة، وجزء لا يتجزأ من التطرف المنهجي الفاعل داخل المجتمع العراقي من جهة أخرى؛ فوزنها وتأثيرها المتزايد لا يقلاّن -بحال من الأحوال- عن تأثير داعش ودوره في إخفاق عملية بناء الدولة، كما أنها تمثّل تهديداً خطيراً آخر لأيّ أمل في إحيائها. لقد تحوّلت الحرب على داعش -في الوقت الراهن على الأقل- إلى درجة لا ترقى إلى الحدّ المقبول، بل إلى حشد سلطات مركزية يقوم عادةً على حساب مؤسسات الدولة، وعلى نهبها بطرائق تعمّق التصدعات الحاصلة في المجتمع العراقي، بدلاً من توحيد مختلف الميليشيات في نضال مجتمعي لامركزي. ومع أن هذه التحركات (الديناميات) لا تقتصر على الميليشيات الشيعية، بل تشترك فيها الفصائل الكردية، وجماعات انتقامية من الأقليات الصغيرة، وتشمل أيضاً محاولات متواضعة لتشكيل وكلاء عرب من السنة، إلا أن هذا التقرير سيركّز بشكل خاصّ على الميليشيات الشيعية؛ بسبب الدور المهيمن الذي تؤدّيه ضمن حدود مركز الثقل والجذب في البلاد.

تعود نشأة أقوى تلك الميليشيات وأبرزها التي تعمل في العراق إلى مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، الذي انتهى رسمياً في أواخر عام ٢٠١١م؛ فبعضها أُسِّس في إيران بوصفه ورقة ضغط ضد نظام صدام حسين، وتم تصديرها وإعادتها إلى العراق حيث استقرت وثبتت أركانها في هياكل الدولة كما هي، خصوصاً في وزارة الداخلية، من دون غربلتها أولاً، أو تمحيصها والتدقيق في نظرتها تجاه العالم[1]. وهناك ميليشيات أخرى نمت من جذور حركة مقاومة أهلية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بمساعدة إيرانية أو من دون مساعدة، وتنامى دورها مع تفاقم حدة التوترات الطائفية، وهو ما أشعل صراعاً طائفياً واسع النطاق بلغ ذروته بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م. وفي السنوات اللاحقة، وبحكم تراجع العنف في أعقاب هزيمة الجماعات السنية المسلحة أو استقطابها، اختارت تلك الميليشيات الشيعية شكلاً من أشكال (التطبيع)؛ أي: أنها قلّصت عدد قواتها شبه العسكرية، وانخرطت بصورة كبرى في العملية السياسية، وهو ما أضفى عليها مسحةً من الاحترام، وأصبحت جزءاً من العملية السياسية الاعتيادية في العراق، لكنها لم تكن على هذا النحو من الإصلاح قطّ، بل حوّلت النظام السياسي على الأقلّ بقدر تحوّلها هي؛ حتى عندما أصبحت قادرةً على المنافسة في السباقات الانتخابية، وتوليّها صلاحيات تنفيذية، كان غاية مقاصدها الحصول على الموارد والغطاء الذي تقدّمه الدولة، وهو ما أسهم في مزيد من الانقسام والتشظّي.

ومع ذلك فقد انحسر نفوذ تلك الميليشيات بصورة كبرى بعد سقوط نوري المالكي المفاجئ، وتخلّيه عن السلطة؛ بسبب صعود تنظيم داعش وتمدّده في شمال العراق عام ٢٠١٤م؛ إذ أظهر المالكي صورة القائد المستبدّ الذي كان يسعى إلى بناء نظام دكتاتوري. وقد حرص المالكي -في الحقيقة- خلال السنوات الثماني التي قضاها في منصبه (٢٠٠٦- ٢٠١٤م) على تعزيز سلطته الشخصية على حساب تقويض تماسك مؤسسات الدولة؛ فبدأت قاعدته السياسية والشعبية تتآكل، وسمح بإحياء نشاط الميليشيات من خلال عملية خفيّة ومضلّلة تناقض ما يدّعيه علانيةً، لاسيما ادعاؤه مواجهة الميليشيات الشيعية في جنوب مدينة البصرة في عام ٢٠٠٨م. وكان للصراع الذي اندلع في سوريا في عام ٢٠١١م دور رئيس وعامل حافز في حدوث ما هو أسوأ.

الحاضنة السورية ودورها في تسارع الأحداث

كان منهج المالكي الخاصّ، وتعامله مع الانتفاضة السورية، بمنزلة الحافز إلى تنشيط الميليشيات الشيعية النائمة في العراق. وبعد قمع الاحتجاجات الشعبية في البلد المجاور، وما نتج منه من موجات مخيفة من أعمال العنف المتصاعد، أعرب المالكي عن تأييده النظام السوري[٢]؛ خوفاً من انتقال العدوى إلى العراق، وخوفاً من انتصار المعارضة ذات الأغلبية السنية في سوريا، الذي يمكن أن يغيّر ميزان القوى في العراق نفسه، وهو تصوّر عزّزه -بالتأكيد- تصاعد موجة الاحتجاجات في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق في أواخر عام ٢٠١٢م[٣]. ومع مرور الوقت، وتسارع الأحداث، أعلن المالكي تحالفه مع المحور الموالي لإيران، عاقداً العزم ومشدداً على منع الإطاحة بنظيره السوري بشار الأسد، وتبنّى سياسات رأى أنها كفيلة باجتثاث التطرف السني لديه، محاكياً بعض تكتيكات النظام السوري، وتحوّل من شعار القومية إلى تعزيز المشاعر الشعبية الشيعية، ودعم استحقاقاتها، وتهدئة مخاوفها[٤]، وقام بتسهيل رحلات الجهاديين الشيعة إلى سوريا، التي بدأت في عام ٢٠١٢م قبل أشهر من مواجهة المالكي تحدياً حقيقياً تمثّل في استياء العرب السنة في العراق وسخطهم، وسمح لهؤلاء الجهاديين الشيعة باستخدام نقاط العبور الحدودية التي تسيطر عليها الحكومة للمشاركة في الصراع الطائفي المتزايد. وكانت أعداد المتطوعين محدودةً في البداية، لكن ما لبثت أن تحوّلت إلى سيل جارف بحلول عام ٢٠١٣م[٥].

تسبّب أسلوب العمل الذي اختاره النظام السوري لقمع المعارضة الشعبية في وجود الميليشيات الشيعية الدخيلة على الأراضي السورية؛ فقد نجح النظام في وصم المعارضة بأنها تمثّل تهديداً مادياً للأقليات، بما في ذلك الجيوب الشيعية الصغيرة في جميع أنحاء البلاد. كما جعل النظام من الميليشيات المحلية أداةً أساسيةً للتعامل بالوكالة مع الاضطرابات، وهو الأمر الذي أدّى إلى تقويض المؤسسات الأمنية المتردّية أصلاً، ونسف أيّ معنى لهيبة الدولة. وفقد النظام تدريجياً السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية، (التي أصبحت في نظره كما لو كانت أرضاً أجنبيةً، فعاملها على هذا الأساس باستخدام تكتيكات ووسائل عسكرية ضد شعبه قلّما تجرّأت أيّ حكومة في أي وقت مضى على استخدامها). وتحوّل النظام منذ وقت مبكر إلى حلفاء خارجيين؛ مثل: إيران، وروسيا، واعتمد عليهم بشكل غير مسبوق، متخلّياً عن مبدأ السيادة المزعوم، ومبدياً استعداده للقيام بأيّ عمل لضمان بقائه[٦]، وداعياً المقاتلين الأجانب المنسجمين مع توجّه النظام إلى مدّ يد العون.

وفي الوقت الذي حشد فيه نظام الأسد الدوائر الشيعية السورية ضمن ميليشيات أخرى باسم الدفاع عن النفس، ودعم عمليات القمع[٧]، فتح الباب أمام الميليشيات الشيعية في العراق للدخول إلى سوريا؛ فشكّلوا مع نظرائهم السوريين خليطاً من المقاتلين المنتشرين في عدة مناطق بحجة حماية الأضرحة، لاسيما ضريح السيدة زينب في جنوب شرق دمشق[٨]. أما حزب الله اللبناني، فقد استخدم نقطة دخول مماثلة، واحتجّ بالمزاعم والمسوّغات ذاتها، نافياً ومنكراً -على مدى وقت طويل- أن لديه أنشطةً وأهدافاً أخرى في سوريا غير تلك التي ادّعاها. لكن سرعان ما أصبح الخطّ الفاصل بين العمليات الدفاعية والهجومية ضبابياً وغير واضح، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان الجهاديين الشيعة الذين يقاتلون على الخطوط الأمامية في مناطق بعيدة من الدوائر الشيعية والرموز الدينية الواقعة تحت التهديد[٩].

وسمحت هذه التحرّكات للميليشيات الشيعية في العراق بإعادة التعبئة، وإعادة التنظيم بعد مدة من الخمول في أعقاب الانسحاب الأمريكي، الذي كان مسوّغاً جديداً لوجودها. وقد أعلنت عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، ومنظمة بدر، التي يمكن القول: إنها أقوى أذرع إيران في العراق، حقّها في الوجود على الأراضي السورية في منتصف عام ٢٠١٣م بعد شهور من التعبئة ونقل المقاتلين إلى هناك تحت مظلة مجموعات أخرى تتّخذ من سوريا مقراً لها، لاسيما لواء أبي

الفضل العباس. وأصبحت سوريا عامةً أرضاً خصبة لمقاتلي الميليشيات العراقية الموجودة هناك لفرض سيطرتها؛ لأن فرض سيطرتها في ميدان الصراع العسكري أيسر منه في السياق السياسي؛ لذلك كان بمقدور أعداد أقلّ من المقاتلين تشكيل مجموعات جديدة تماماً على هيئة (ميليشيات مهمة) لافتة للنظر[١٠].

ومع عودة ظهور هذه الميليشيات، وانتشارها في سوريا، استغلّ الجهاديون الشيعة العراقيون الفرصة للالتفاف وبثّ الشعارات الخاصة التي تحمل نَفَساً طائفياً: الإمامة، والانتقام، والانتصار، وكسر الهيمنة السنية، مردّدين الأناشيد الفولكلورية الشعبية القديمة المتجذّرة لدى فئام من المجتمع العراقي؛ لشحذ همم المقاتلين. وسرعان ما انتشر هذا النفَس وهذا الطرح الثقافي بين العلويين والشيعة اللبنانيين المحاصرين في الصراع، مع أنه يتعارض مع التيار السائد، والقصص التي تحكي حبّ الحياة والتمتع بالملذات في ظلّ الوئام بين أطياف المجتمع، ونبذ الطائفية التي غرسها النظام وحزب الله وإيران[١١]. وبحلول منتصف عام ٢٠١٤م أصبحت الأدوات والشعارات السياسية والدينية الشيعية واضحةً للعيان، وصارت جزءاً من المشهد في دمشق، وظهرت عند نقاط التفتيش وفي الشوارع، وظهرت حتى على الزيّ العسكري على شكل شعارات؛ مثل: (لبيك يا زينب)، أو صور زعيم حزب الله حسن نصر الله، الذي أصبحت صوره منتشرةً أكثر من صور الأسد. على أيّ حال، وجدت الميليشيات العراقية في الساحة السورية مساحةً تمكّنها من التمدّد عسكرياً، وإظهار بطولاتها، والتعبير علناً عن شعاراتها بشكل صارخ، وتوسيع قاعدتها من المجندين، وهو ما لا تجرؤ عليه، ولا يتسنى لها حتى في العراق نفسه. مع ذلك، فمن الواضح أن عودتهم إلى وطنهم بشكل نهائي ستمثّل معضلةً.

❖❖❖

العودة إلى الوطن والتمكين

في الواقع، دور هذه الميليشيات الفاعل على نحو متزايد في سوريا مهّد لها الطريق للظهور بقوة في المشهد العراقي؛ رداً على المكاسب المذهلة التي حقّقتها ما تُسمَّى بـ(الدولة الإسلامية) (الاسم المُفترى لتنظيم داعش). وقد أتاح صعود داعش وتمدّده في غرب العراق وشماله، وتنامي قوته على مدى أشهر، قبل أن يبلغ ذروته عندما استولى على الموصل في يونيو عام ٢٠١٤م، التي تعدّ ثاني أكبر مدينة في البلاد أو الثالثة، فرصةً مُثلى للميليشيات الشيعية للعودة مرةً أخرى إلى الساحة؛ فالمخاوف الشعبية بلغت أيضاً ذروتها مع انهيار الجهاز الأمني الرسمي، والمؤسسة السياسية منهارة أو مشلولة هي الأخرى بشكل فاضح، ورئيس الوزراء -على وجه الخصوص- أصبح ضعيفاً. ويبدو أن العالم الخارجي حائر، ويميل إلى البحث عن أساليب ملائمة لمواجهة هذا الخطر؛ فقد منح تركيز أنظار العالم الكبير على داعش غطاءً كافياً لتدفّق الميليشيات الشيعية، واشتداد عودها.

ولم يؤدِّ الاستيلاء على الموصل إلى عودة الميليشيات الشيعية إلى وطنها فحسب، بقدر ما كان حافزاً ومسوغاً لإعادة انتشارها في المناطق الممتدة من سوريا إلى العراق[١٢]. وكانت الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر إبريل عام ٢٠١٤م دلالةً رمزيةً على عملية العودة إلى الوطن التي شهدت انتخاب أشخاص، مثل فالح الخزعلي زعيم الميليشيا العراقية، الذي يفخر بأنه فقد إحدى عينيه دفاعاً عن السيدة زينب في سوريا[١٣].

على هذه الخلفية يمكن أن تفسّر دعوة آية الله العظمى علي السيستاني إلى التعبئة العامة، التي أطلقها في يونيو عام ٢٠١٤م بوضوح، على أنها إضفاء للشرعية على تمدّد الميليشيات الشيعية، ومضاعفة أعدادها، وأن وجودها

على الأراضي العراقية يعدّ أمراً طبيعياً. ومن ناحية المبدأ، فالسيستاني، الذي كان قد أعرب في وقت سابق عن معارضته انضمام الشيعة العراقيين إلى القتال في سوريا، هاهو ذا الآن يدافع عن ضمّهم إلى الجهاز الأمني الرسمي[١٤]، لكن دعوته هذه استخدمت إشارةً لتمكين التشكيلات المحلية التي ترعاها إيران، والتي اتّخذت زمام المبادرة في سوريا، وتفويضها، وتنشيط (جيش المهدي)، وهو تشكيل شبه عسكري نائم أُنشئ عام ٢٠٠٣م على يد رجل الدين المتشدّد مقتدى الصدر، الذي كان قد امتنع تماماً في السابق عن مشاركته في الخارج، لكنه أعاد تجميعه وتفعيله باسم (كتائب السلام)، وأقحم هذا الجيل الجديد من تلك الميليشيا في أتون المعركة؛ سعياً إلى الحصول على مردود مادي ومكاسب سياسية. أما جيش الدولة المتهالك، الذي فقد هيبته ومكانته، والذي يعاني عدم وجود قيادة؛ فقد كان في موقف المنقاد للميليشيات، وكان معتاداً على مد يد العون والنجدة إليه من تلك الميليشيات. وقد بدأ هذا التحوّل لمصلحة الميليشيات فيما يتعلّق بمصداقيتها ونفوذها في مستهلّ خريف عام ٢٠١٣م عندما أصبح وزنها وقوتها في سوريا أكبر، وأصبحت أقوى جرأةً في الداخل، وبصورة متنامية ومتسارعة جداً في المدة التي سبقت الانتخابات البرلمانية، وفي أعقاب انتصارات داعش في الموصل في يونيو عام ٢٠١٤م[١٥]. إذاً، لا عجب أن تسود تلك الميليشيات بهذا الشكل، وأن تتولّى المهام القتالية، وتستخدم الهياكل العسكرية المتهالكة مرافق للتدريب، والدعم اللوجستي، وغطاءً سياسياً. هذه العملية تعني تفكيك الجيش، واستبدال تلك الميليشيات به، بعد أن قوّضته أدوار هذه الميليشيات العملياتية وسيطرتها، وهو أكثر بكثير مما قدّمته من مساعدة للجيش. وتؤكّد أعمال العنف المكشوفة التي يقوم بها مقاتلو الميليشيات ضد قوات الأمن العراقية، التي تحاول كبح جماح نشاطها الإجرامي في العاصمة، مدى ما تواجهه السلطة المركزية من سيطرة تلك الميليشيات[١٦]. وإذا كان هناك أيّ مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية في شوارع بغداد اليوم فإنه يعود في المقام الأول إلى خوض تلك الميليشيات وحدها المعارك ضد داعش، التي عادةً ما تؤول إلى عمليات تطهير طائفي؛ لذا فقد أخلت تلك المعارك المنطقة إلى حدّ كبير[١٧]. وبلا شك، فإن الصورة ستكون مختلفةً عندما تعود تلك الميليشيات لتجثم على أنفاس الناس، ومن المحتمل أن تتسبّب بتصاعد الأنشطة الإجرامية، والاغتيالات السياسية، والعنف الطائفي، و(أعمال) البلطجة والإرهاب. وسيمتد تمكين تلك الميليشيات ومنحها سلطات واسعة بشكل طبيعي إلى الساحة السياسة؛ نتيجة اكتساب قياداتها وزناً وشرعيةً وتطبيعاً لوجودها، بل الاحتفاء بها. وأبلغ مثالٍ على هذا التسلّل هو هادي العامري -قائد (بدر)، ووزير النقل السابق- الذي يدير حالياً العمليات في الميدان في محافظة ديالى المُتنازع عليها بشدة، والذي يُقال: إنه يتحكّم في خيوط اللعبة في وزارة الداخلية العراقية، التي يرأسها محمد غبّان، وهو قائد سياسي من الصفّ الثاني في منظمة بدر. وقد تمّ تعيين أبي مهدي المهندس نائباً لرئيس قوات التعبئة الشعبية، وهي منظمة سطحية تعدّ مظلةً لتوفير الغطاء السياسي للميليشيات، وتعدّها الولايات المتحدة الأمريكية منظمةً إرهابيةً لوجود علاقات قديمة لها مع إيران. والأمر الذي يدعو إلى الدهشة أن يقدّم أبو مهدي مؤتمراً صحفياً رسمياً نيابةً عن الحكومة في المنطقة الخضراء بينما لا يزال يستخدم اسمه الحركي[١٨]. وقد حصلت الميليشيات الأخرى، بما في ذلك عصائب أهل الحق، على تمثيل لها في البرلمان، وأدّت أدواراً رئيسةً في التفاوض على تشكيل مجلس وزراء حيدر العبادي، ويعكس ذلك المدى الذي وصلت إليه تلك الميليشيات اليوم، وكيف أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قلب النظام السياسي نفسه، بينما يُنظر إليها على المستوى العالمي على أنها ميليشيات عنيفة، وتعسّفية، وإقصائية، ورجعية، وهو أمر نقيض ما يُفترض أن تكون عليه الدولة، وما تحمله من قيم[١٩].

❖❖❖

مشهد الميليشيا الحالي

تمّ تعريف السمات (الطوبوغرافيا) العسكرية والسياسية في العراق بوصفها عرضاً من أعراض هذا التوتر على مدى الأشهر الستة الماضية بناءً على اتّجاهين متوازيين يبدو أنهما متناقضان؛ فمن جهةٍ أدّى هذا الكمّ الوفير من تشكيلات الميليشيات الجديدة، وتسريع نقل السلطة إلى المجموعات الموجودة، إلى ظهور مجموعات متزايدة ومتنوعة أخرى من الفصائل المسلحة تتمتع بالسلطة، ومن ناحية أخرى رافق هذا الانقسام، من خلال الجهود المتضافرة من الحكومة العراقية والميليشيات نفسها، ادّعاء أن العملية تعدّ استجابةً وطنيةً غير طائفية لمواجهة التهديد الذي يمثّله داعش. ويصل عدد الميليشيات النشيطة حالياً في العراق إلى العشرات، ولا يُستغرب أن تتفاوت تلك الفصائل بشكل كبير من ناحية المهنية والأهمية العسكرية؛ فبعضها يعمل بالوكالة لمصلحة إيران منذ مدة طويلة؛ مثل: ميليشيا بدر، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، التي تفخر بأن لديها مستوًى من الكفاءة والانضباط العسكري يتجاوز بكثير مستوى كفاءة قوات الأمن العراقية المنهارة، وأنها قامت بدور قيادي في جميع العمليات الكبرى ضد داعش، وبعضها الآخر أقلّ مهنيةً بكثير؛ فهي تعمل -في المقام الأول- على المستوى المحلي، ويبدو أن سبب وجودها لم يكن نتيجة مقاومة داعش؛ فبعض هذه المجموعات لا تعدو كونها مغامرةً أطلقها الساسة الشيعة والشخصيات الدينية للتكيّف مع انحدار العراق بشكل سريع إلى دولة أمراء حرب، والاستفادة من ذلك[٢٠].

والجدير بالذكر أن الميليشيات الآتية هي التي تهيمن على المشهد:

- منظمة بدر: الوكيل الإيراني الأصيل في العراق، تأسّست على يد الحرس الثوري الإيراني في عام ١٩٨٢م؛ لتكون بمنزلة الذراع العسكري الإيراني في العراق إبّان الحرب بين إيران والعراق. ومنذ عام ٢٠٠٣م أصبحت المنظمة مندمجةً كليةً في الحكومة العراقية والأجهزة الأمنية، وتهيمن فعلياً على وزارة الداخلية في البلاد، وكان لها حضور قويّ في الانتخابات البرلمانية الأخيرة؛ فقد حصلت على ٢٢ مقعداً من أصل ٣٢٨ مقعداً. وتشتهر المنظمة بسمعة سيئة؛ لأنها كانت تدير فرق الموت الطائفية في ذروة الحرب الأهلية في المدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨م، خصوصاً عندما كان باقر جبر الزبيدي -قائد المنظمة- يتقلّد منصب وزير الداخلية (يتقلّد حالياً منصب وزير النقل).

- عصائب أهل الحق: ظهرت مع بداية عمليات التدريب والتسليح التي قام بها الحرس الثوري في عام ٢٠٠٦م. وكانت هذه المنظمة، التي يبلغ عدد أفرادها بضعة آلاف[٢١]، في طليعة الميليشيات العنيفة المناهضة للتحالف حتى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١١م، وبدأت بعد ذلك بإعادة صياغة نفسها بوصفها كياناً سياسياً. وعادت المنظمة إلى الظهور مرةً أخرى على الصعيد العسكري بوصفها الموّن الرئيس للمقاتلين الشيعة العراقيين في الحرب الأهلية في سوريا، وأصبح لها دور محوري في المعارك ضد داعش في جميع أنحاء العراق منذ أواخر عام ٢٠١٣م بمباركة من بغداد، وبدأت اتهامات القتل الطائفي على يد تلك المنظمة تطفو على السطح منذ منتصف عام ٢٠١٤م[٢٢].

- كتائب حزب الله: أسّس الحرس الثوري الإيراني كتائب حزب الله عام ٢٠٠٧م بوصفها قوة نخبة سرية جداً تستطيع طهران من خلالها نشر عمليات التدريب، ونقل المعدات الأكثر تطوراً إلى العراق. وقد أرسلت كتائب حزب الله -مثلها مثل عصائب أهل الحق- مئات المقاتلين إلى سوريا، وكثّفت عملياتها في العراق في الآونة الأخيرة، وعملت على تأمين بغداد، ونشر قواتها على الجبهات الرئيسة في جميع أنحاء البلاد، وكان أكبر دور قيادي بارز لها في معركة قرية أمرلي، التي استعملت فيها -كما قيل- طائرات هليكوبتر حكومية ودبابات أمريكية[٢٣].

- سرايا السلام: أعلن مقتدى الصدر -بعد فتوى السيستاني في يونيو عام ٢٠١٤م- إحياء جيش المهدي المنحلّ تحت اسم: (سرايا السلام)، أو (كتائب السلام)، التي نظّمت مسيرةً مسلحةً في مدينة الصدر في بغداد، قُدِّر عدد الذين حضروها بعشرات الآلاف. ويعكس تغيير اسم المنظمة حرص مقتدى الصدر

الشديد على تخليص (سرايا السلام) من السمعة السيئة لسلفها (جيش المهدي)، المعروف بالوحشية الطائفية؛ فقد تمّ نشر قواتها جنباً إلى جنب مع القوات العراقية والميليشيات الأخرى في كلّ بؤر التوتر، بما في ذلك سامراء، وقرية أمرلي، وديالى، وجرف الصخر.

- لواء أبي الفضل العباس: كان يتألّف في الأغلب من مقاتلي عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، وكان أولى الميليشيات الشيعية العراقية التي أعلنت عن دور لها في سوريا؛ فقد أعلن لواء أبي الفضل العباس قيامه بمجموعة من العمليات حول ضريح السيدة زينب في جنوب شرق دمشق منذ خريف عام ٢٠١٢م، كما أعلن في مستهل عام ٢٠١٤م أنه بدأ بإعادة نشر مقاتليه في العراق[٢٤].

- كتائب سيد الشهداء: ظهرت في سوريا في أوائل عام ٢٠١٣م، وقامت بتوسيع عملياتها في العراق منذ شهر ديسمبر عام ٢٠١٣م[٢٥]، واشتُهر عنها أنها خمينية الهوى بشكل صارخ، ويُعتقد أنها تعمل -ولو جزئياً- تحت قيادة أبي مصطفى الشيباني، وهو قائد بدر منذ مدة طويلة، ولديه علاقات وثيقة مع الحرس الثوري الإيراني[٢٦].

- حركة حزب الله النجباء: بدأ نشاط الحركة في سوريا منذ شهر يونيو عام ٢٠١٣م تحت قيادة أكرم الكعبي قائد عصائب أهل الحق السابق، وبدأت بإعلان عملياتها في العراق بعد فتوى السيستاني، وتوالي الحركة طهران تماماً وبشكل علني، مثلها مثل كتائب سيد الشهداء.

- سرايا طلائع الخراساني: ميليشيا عراقية خمينية أخرى أصبحت نشيطةً في سوريا منذ خريف عام ٢٠١٣م[٢٧]، وبدأت الإعلان عن عملياتها في العراق، وتحديداً في قرية أمرلي، في أغسطس عام ٢٠١٤م[٢٨]، ولا تزال علاقاتها مع الميليشيات العراقية الأخرى غير واضحة، لكنها لا تخفي قطّ علاقاتها مع الحرس الثوري الإيراني، بما في ذلك اعتماد النسخة المعدلة من شعارات الحرس الثوري.

- حركة أنصار الله الأوفياء: ظهرت في أغسطس عام ٢٠١٤م تحت قيادة حيدر الغروي، وهو شيخ شيعي يتّخذ من محافظة ميسان جنوب العراق مقراً له. ولا تخفي وسائل الإعلام التابعة لتلك الميليشيا العقيدة الخمينية، وأنشطتها العسكرية التي تتركّز في مدينة سامراء المقدسة[٢٩].

- سرايا عاشوراء: واحدة من خمس ميليشيات جديدة تابعة للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق الموالي لطهران. ظهرت هذه الميليشيا في يونيو عام ٢٠١٤م تحت قيادة عمار الحكيم -رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي- وتمّ الإعلان عن نشر أفرادها في بغداد وسامراء والفلوجة وجرف الصخر.

- حزب الله الأبرار: زعم الحزب منذ أن بدأ عمليات نشر جنوده في سبتمبر عام ٢٠١٤م أنه قام بنشر مقاتليه في بغداد وديالى وقرية أمرلي وجرف الصخر، ويرأس هذا الحزب الشيخ فاضل الخزعلي، الذي أعلن ارتباطه وعلاقته الوثيقة بعصائب أهل الحق[٣٠].

التأم هذا الخليط من الميليشيات إلى حدٍّ كبير -في أعقاب اختراق داعش وتقدّمه السريع في الموصل- حول دعوى الدفاع عن النفس (الطائفية)، وتركّز نشاطه في تحييد التهديد الذي يكتنف السكان الشيعة في المحافظات السنية الشيعية المختلطة في بغداد وديالى[٣١]، وتأمين المراقد الشيعية في مدينة سامراء، وكسر حصار داعش لبلدة أمرلي ذات الأغلبية الشيعية شمال العاصمة. ثم تطوّرت تلك الدعاوى العلنية النابعة من منطلقات طائفية مع توقف تقدّم داعش المفاجئ، وشنّ سلاح الجو الأمريكي والميليشيات الشيعية والفصائل الكردية وبقايا الجيش العراقي وعناصر الحرس الثوري الإيراني هجمات في جميع المناطق العربية ذات الأغلبية السنية والمناطق المختلطة. ووجدت هذه التشكيلة من القوات المتنافرة وغير المنسجمة -التي تسعى إلى تحقيق أجندات متباينة عامةً- العزاء في الرواية المشتركة التي تصف الصراع بوصفه تأليباً ضد عدو مشترك وغريب عن العراق وشعبه، لاسيما الحكومة العراقية، والمؤسسة الدينية الشيعية، والميليشيات نفسها، التي سعت كلّها بدأبٍ إلى إيجاد شعور وهالة من الوطنية غير الطائفية، والتعاون بين الميليشيات والأجهزة الأمنية التقليدية بدلاً من التنافس بينها. وبلغت أبعاد تلك الجهود مداها عندما علّق السيستاني -في مطلع شهر نوفمبر عام ٢٠١٤م- على المجزرة التي ارتكبها داعش بحقّ أفراد من قبيلة البو نمر السنية في محافظة الأنبار، قائلاً: الحركة السنية المتطرفة ليست مشكلة الشيعة، بل هي مشكلة عراقية[٣٢]. وكان التضامن بين عصائب أهل الحق وسرايا السلام أشدّ ما يلفت الانتباه؛ فهما من الميليشيات التي لديها تاريخ من الفظائع الطائفية[٣٣]؛ فقد أصدرت عصائب أهل الحق بياناً حول

«استعدادها الكامل لدعم أبناء قبيلة البو نمر»[٣٤]، بينما ذكرت وسائل الإعلام العراقية أن سرايا السلام أرسلت نحو ثلاثة آلاف من أفرادها للقتال إلى جانب عصائب أهل الحق[٣٥]. وصاحب هذا الموقف الوطني جهوداً لكبح جماح الممارسات الطائفية التي تُنشر عبر وسائل الإعلام، أو على الأقل: التقليل منها؛ كتنفيذ الإعدامات بحقّ السجناء من دون تمييز، وإحراق الممتلكات في المناطق التي استعادتها الميليشيات من قبضة داعش. وكان السيستاني قد دعا المقاتلين الشيعة علناً إلى حماية (الأبرياء)، وأخذت الميليشيات تستعرض بتيهٍ تسليم الأراضي (المحرّرة) إلى قوات الأمن النظامية[٣٦]، وسعت مجموعات أخرى بالمثل للنأي بنفسها عن الأنشطة الإجرامية التي مارستها علناً في السابق؛ فأصدرت عصائب أهل الحق بياناً في نوفمبر عام ٢٠١٤م أعلنت فيه أنها تبرأ من الـ٥٣ شخصاً الذين نفّذوا (عمليات خطف وابتزاز) باسمها[٣٧]، ومن وجود أيّ علاقة لها بهم. وفي الواقع، هناك موقف سائد، هو إلقاء اللوم على (عصابات) غير محدّدة تقوم بتنفيذ جرائم تحت ستار الميليشيات المسجلة[٣٨]، ونبذ تلك الحوادث كليةً، مثل الدعاية التي يبثّها داعش.

ولعلّ أبرز جهد تمّ على نطاق واسع لحشد جبهة وطنية متّحدة تجسّد في مفهوم (قوات التعبئة الشعبية)، لكنه مفهوم غير متبلور، يضم مقاتلين غير نظاميين، بما في ذلك المنتسبون إلى الميليشيات المُعترف بها، والمتطوّعون من غير المنتسبين إليها. ويقرن التوجّه المطّرد، الذي تبنّته الحكومة العراقية بصورة متزايدة، والميليشيات نفسها بشكل متقطّع، عدداً من الدلائل الضمنية الإيجابية، منها الإحساس باللحمة والانضباط الذي تعكسه زيادة التعددية والتنافسية بين الميليشيات، وهي حركة شعبية ذات قاعدة عريضة تشبه دعوة السيستاني الأصلية، وتمثّل دوراً داعماً ومسانداً للجيش، لكن بشكل مؤقت.

وعلى الرغم من هذه الجهود التي تمّت للتفريق بين ديناميكية ميليشيات اليوم وتلك التي كانت سائدةً خلال أحلك سنوات الاحتلال الأمريكي إلا أنه لا أحد ينكر الأخطار التي يشكّلها تفاقم استقلالية الجماعات المسلحة التي تراوح بين الميليشيات الرجعية الطائفية المتمرسة تماماً وميليشيات المتطوعين الشيعية الهمجيين وانتشارها وتناميها، ولا تزال التقارير تتحدث عن تنامي معدلات جرائم إحراق المنازل، والاغتيالات، والتعذيب، والخطف، والتهجير القسري للعرب السنة. وتشمل هذه الجرائم اتّهامات موثّقة ضد أفراد من قوات التعبئة الشعبية، فضلاً عن جماعات يُفترض أن تكون أكثر انضباطاً؛ مثل: عصائب أهل الحق، وسرايا السلام، التي تتشدق دائماً بأهمية وحدة العراق ونبذ الطائفية. وحتى لو كان قادة هذه الجماعات ملتزمين وصادقين في رغبتهم وقف هذا النشاط الإجرامي فإن ثمة نقطةً مفتوحةً للنقاش، وهي أن هناك سبباً وجيهاً لاعتقاد أنهم لن يكونوا قادرين حقاً على السيطرة على تنظيماتهم، خصوصاً أن هؤلاء المقاتلين قد اخترقوا عمق المناطق ذات الأغلبية العربية السنية. وإضافةً إلى ذلك، فإن عقوبة الإعدام الصادرة بحقّ أحمد العلواني -إحدى الشخصيات البارزة من العرب السنة- التي أجّجت أعمال العنف في الأنبار تعدّ شهادةً على تغوّل مشاعر الحقد لدى النظام السياسي العراقي الذي يقدّم -بصورة واضحة- مشاعر التشفّي والانتقام على المصالحة.

❖❖❖

بديل إيران عن بناء الدولة

هناك تشابه واضح بين هذه الظاهرة (التوتّر والشدّ بين الرواية الوطنية المركزية للدولة والحراك الطائفي الذرائعي الذي تقوده الميليشيات عملياً على الأرض) وبين الحراك الذي يوازي ذلك في سوريا؛ إذ تؤدي (قوات الدفاع الوطني) الهدف ذاته الذي تقوم به (قوات الحشد الشعبي) في العراق. وفي الواقع، تمثّل قوات الدفاع الوطني محاولةً نصف ناجحة لهيكلة تعدّد لجان الأمن الأهلية المحلية والمقاتلين بالوكالة وتنظيمها وقيادتها وتعزيزها، المعروفة باسمها العام (الشبيحة)، في إشارة

إلى تسمية مماثلة أُطلقت في أوائل عهد حافظ الأسد. ففي أوائل عام ٢٠١١م قامت مجموعات متنوعة من الفاعلين داخل سوريا بالعمل ذاته، وبالقدر نفسه، لحماية أنفسهم، أو الدفاع عن النظام في مواجهة الانتفاضة؛ فقد قام بعض المسؤولين العسكريين أو الأمنيين بمبادرات ذاتية، منها استخدام أتباعهم وتوجيههم للمساعدة على إخماد المظاهرات وقمع المتظاهرين، وقد استخدم حزب البعث المنظمات الشعبية، وأطلق يدها لتعمل ما تشاء، ولجأ النظام إلى الشبكات الإجرامية المعروفة (داخل بعض المخيمات الفلسطينية حول دمشق وحلب على سبيل المثال) لدعم جرائم القوات الرسمية، ودعا رجال الأعمال المحسوبون على النظام القوى العاملة لديهم لتقديم الدعم أيضاً، وفي الجامعات عملت الاتحادات الطلابية وكلاء، وفي المناطق العلوية قام أفراد ممن أصبحت لهم شهرة وأهمية -بسبب ارتباطهم بالنظام- بحشد أتباعهم على المستوى المحلي، الذين غالباً ما كانوا يرتكبون جرائم، والقائمة تطول. لقد تسبّب هذا الانتشار في إحداث فوضى، ورسم صورة مخزية حتى في عيون الموالين. الأهم من ذلك أن هذا الأمر أدّى إلى الانقسام؛ فكثير من هؤلاء السفاحين والبلطجية الذين أُطلقت أيديهم دمّروا القاعدة الشعبية للنظام نتيجة محاولتهم شرعنة هذه الحركة المعقّدة والتحكّم فيها. ومع أنه يكاد يكون من المستحيل الحصول على أدلة دامغة في هذا الشأن إلا أن إيران -على الأرجح- كان لها دور أساسي وإسهام في تصوّر هذا المسعى وتحقيقه[٣٩]. وطالما ظلّت قوات الدفاع الوطني -في جوهرها- مجرّد مجموعة من الأتباع المنفلتين المنتشرين تحت ذريعة حراسة الوطن وشعاره، وكذلك تخدم قوات التعبئة الشعبية أهداف إضفاء الشرعية قبل كلّ شيء، ضاربةً بعرض الحائط حقيقة خطورة تأكّل الدولة وفداحته.

وبصورة أكثر عموميةً، فإن التناقض الواضح فيما يتعلق بعناية إيران واهتمامها بتأمين الموارد الخاصة لحشد الميليشيات، مقارنةً باهتمامها بمؤسسات الدولة، قد يشي بشيء عن نوايا طهران، أو عن القيود التي تفرضها. وعملياً، ليس هناك أيّ مؤشر ملموس بشأن الضغوط الإيرانية التي مُورست على المالكي أو الأسد لتغيير خططهما العسكرية، أو حساباتهما السياسية، ولم تتمّ إقالة المالكي إلا بعد أن نفّذ على مدى سنين السياسات الأكثر تدميراً. أما الأسد، فقد أُطلقت يداه، وكان يتمتّع بمطلق الحرية لاستخدام كلّ الأسلحة التي يمتلكها، بما في ذلك الصواريخ البالستية، والأسلحة الكيميائية التي يُقال: إنه استخدمها، حتى لو لم تكن لاستخدام ترسانته قيمة عسكرية تُذكر فإن ثمنها وتبعاتها السياسية باهظة[٤٠]؛ فقد كان ينعم بقدر من المرونة، ومساحة من المناورة لتنظيم انتخابات رئاسية هزلية مضحكة في عام ٢٠١٤م، في مجتمع مُستقطب بشكل عميق، ويفتقر جداً إلى الشمولية والتسوية السياسية. وهناك -في المقابل- أدلة كثيرة فيما يتعلّق باليد الطولى لإيران في استغلالها واستثمارها بناء الميليشيات، وتجهيزها، وتنسيق عملها، وادّعاءها بأنها تعمل ما في وسعها لكبح جماح سلوك تلك الميليشيات المشين، بينما تظهر النتائج عكس ذلك. وقد يكون لهذه التناقضات عدة تفسيرات: أولاً، لدى إيران تجربة سابقة مهمة وناجحة في ميدان الحرب بالوكالة؛ فحزب الله يقف بوصفه أكبر إنجاز لسياستها الخارجية، والجهاد الإسلامي الفلسطيني وسّع من دوره، كما أن لديها سجلاً حافلاً من تكتيكات حرب العصابات الفاعلة ضد الاحتلال الأمريكي في العراق. ثانياً، يمكن القول: إن إيران التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التشكيلات شبه العسكرية في الداخل لا تمتلك الثقة، ولا الدراية، ولا الموارد، ولا الرغبة في الانخراط والمشاركة في تعزيز مؤسسات الدولة في الخارج. ثالثاً، يُحتمل أن إيران لا ترى مصلحتها في القيام بذلك؛ لأن دور الدول الأخرى في العراق وسوريا من شأنه أن يؤثّر في نفوذها، وربما في مرحلة ما قد يشكّل تهديداً لها. وأخيراً، فإن الخلفية المهنية والأيديولوجية لدى المسؤولين الإيرانيين الذين أخذوا زمام المبادرة في هذا الجهد تعود إلى مرحلة الثمانينيات؛ عصر الإلهام الثوري، والصراع الوجودي، والتعبئة الشعبية، ورفاق خطّ المواجهة، التي يبدو أنها لا تزال تشكّل مزاج النظام اليوم.

نتيجةً لذلك، فإن دور إيران، سواء تصوّرناه على هذا النحو أم لا، يبدو أنه سيكون حافزاً لتأكّل مؤسسات الدولة، و(عسكرة) السياسة، كما أن النزعة إلى إيجاد قوة موجّهة يمكن لإيران الاعتماد عليها، وتفاقم الشواهد الطائفية التي تنضح من مواقفها (نتيجة بنيتها الطائفية، وميلها إلى الحروب بالوكالة)، وتوفير الأسباب المقنعة لحشد معارضيها من العرب السنة، وزيادة المعدل العام من عدم الاستقرار؛ إذ يغذّي التطرف في معسكر ما التطرف في المعسكر الآخر في دورة لا تنتهي؛ كلّ ذلك من شأنه أن يقلّل من احتمالات انتصار الدولة على داعش.

الخاتمة:

عطفاً على ذلك، فإن هذه الدينامية لا تتمتّع إلا بقدر ضئيل من الاهتمام والتقدير في سياق إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لهزيمة داعش؛ فالمسؤولون الأمريكيون يشمئزون حتى من أن يذكروا مسألة الميليشيات؛ لذا يحظى خليفة نوري المالكي -حيدر العبادي رئيس الوزراء الجديد- بالثناء؛ بسبب سياساته الأكثر شمولية، ويُقال في الخطاب العام على الأقلّ: إن المساعدات العسكرية الأمريكية في وسط العراق يجب أن توجّهها السلطات العراقية فقط، التي من المتوقع أن تكون بمنزلة العمود الفقري للحملة الموجهة ضد داعش، وستحظى العمليات العسكرية بالقبول إذا كان الجيش والشرطة العراقيان هما الطرف الوحيد المعنيّ. في الوقت ذاته، ومن المفارقات الغريبة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى الميليشيات الشيعية، التي يُزعم أنها شاركت مع مستشارين أمريكيين في بعض القواعد، على أنها عدو لدود لها[٤١].

ويشعر قاسم سليماني -مسؤول التجسّس الإيراني، والرأس المدبّر لهجمات مختلفة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في العراق والمنطقة وخارجها- بالأمان بما فيه الكفاية ليخرج إلى العلن في عدد من المناسبات العامة إلى جانب قادة الميليشيات الشيعية، وهي مجازفة لن يجرؤ عليها بالتأكيد لو كان يظنّ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليه بصفته عدواً لدوداً[٤٢]؛ فقد وفّرت واشنطن دعماً جوياً ليتسنّى لها هزيمة داعش على أيدي قوات شبه عسكرية في قرية أمرلي، في معركة يُقال: إنها تمّت بتنسيق من سليماني شخصياً[٤٣]، فما الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه بالضبط في مساعيها إلى دعم الدولة، بينما هي تغضّ الطرف عن انتشار الميليشيات؟ فإذا كان سجلّ الولايات المتحدة الأمريكية في العراق على مدى السنوات العشر الماضية يُحتذى فيمكن للمرء أن يتوقّع استمرار ممارسة نهج راسخ من جانب واشنطن؛ أي: تأكيد مصداقيتها في مساعي بناء الدولة بوصفها مسألة مبدأ إستراتيجي، مع أنها تفضّل الوسائل السياسية والعسكرية على المستوى التكتيكي؛ بهدف الإبقاء على الحد الأدنى من المشاركة. ويكمن هذا التوتّر غير المستغرب في صميم الصرح العراقي، ويبدو -في الوقت الراهن على الأقلّ- أن تهديد داعش لن يكون كافياً لمواجهته بصورة جذرية.

الهوامش والمراجع

(١) استثناء نادر وجزئي تمثّل في إعادة صياغة المجلس الأعلى (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، الذي انشقّ جناحه العسكري (ميليشيا بدر بقيادة هادي العامري) عن القيادة السياسية التقليدية التي يمثّلها عمار الحكيم.

(٢) انظر: «الزعيم العراقي يساند سوريا، مع إشارة تنبيه من إيران»، نيويورك تايمز، ١٢ أغسطس عام ٢٠١١م.

(٣) انظر: «الاحتجاجات السنية في العراق في الأنبار ضد نوري المالكي»، بي بي سي، ٢٨ ديسمبر عام ٢٠١٢م. تصاعدت الاحتجاجات في غرب العراق في حركة شعبية سلمية واسعة شملت معظم المناطق العربية ذات الأغلبية السنية، ونظّموا اعتصامات دائمة طوال عام ٢٠١٣م.

(٤) آخر مشاركة انتخابية للمالكي في المدة التي سبقت الانتخابات النيابية في إبريل عام ٢٠١٤م استندت -في المقام الأول- إلى سياسة الهوية الطائفية. للمزيد انظر على سبيل المثال: أحمد علي، الانتخابات الوطنية في العراق ٢٠١٤م، تقرير الأمن في الشرق الأوسط ٢٠ (واشنطن دي سي: معهد دراسة الحرب، ٢٠١٤م)، على الرابط: http://cutt.us/hmcuU

(٥) انظر: «الطوائف العراقية تنضم إلى المعارك في سوريا على كلا الطرفين»، نيويورك تايمز، ٢٧ أكتوبر عام ٢٠١٢م.

(٦) لمزيد من المعلومات انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «تحول الصراع في سوريا»، ١ أغسطس عام ٢٠١٢م.

(٧) انظر بالتحديد: http://cutt.us/hnSWg and http://cutt.us/XvBC

(٨) يبدو أن هذه العملية بدأت في مستهل خريف عام ٢٠١٢م مع بروز لواء أبي الفضل العباس، وهي مجموعة تتّخذ من دمشق مقراً لها، وتضم إلى حدٍّ كبير مقاتلين من عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله العراقيتين.

(٩) كان دور حزب الله العلني في معركة القصير في ربيع عام ٢٠١٣م نقطة تحوّل في هذا الصدد؛ فقد بدأ المقاتلون الشيعة الأجانب بعد ذلك بالفعل بالابتعاد عن الضرائح المقدسة التي يزعمون حمايتها، والتحقوا سريعاً بالمشاركة في الخطوط الأمامية البعيدة، مثل حلب. انظر على سبيل المثال: http://goo.gl/YcWVtt

(١٠) أبرز مثال هو أكرم الكعبي، وهو قائد سابق لعصائب أهل الحق ظهر بعد ذلك أميناً عاماً لحركة حزب الله النجباء، التي تتّخذ من سوريا مقراً لها.

(١١) انظر على سبيل المثال:

http://cutt.us/N6Lr9, and http://cutt.us/othFX, and http://cutt.us/LoMet, and http://cutt.us/qcz5s, and http://cutt.us/00ofS.

(١٢) انظر على سبيل المثال: فيليب سميث، «الوكلاء الإيرانيون يصعدون دورهم في سوريا»، معهد واشنطن، ١٣ يونيو عام ٢٠١٤م.

(١٣) «المقاتلون السابقون في سوريا يتسابقون إلى الترشح في البرلمان العراقي»، وكالة فرانس برس، ٢٢ إبريل عام ٢٠١٤م.

(١٤) انظر: http://cutt.us/a7Km.

(١٥) انظر: «التعبئة الشيعية العلنية في المناطق المختلطة»، معهد دراسة الحرب، ١٧ إبريل عام ٢٠١٤م. ألمح نوري المالكي إلى انتقال السلطة في إبريل ٢٠١٤م، مخبراً السياسيين الشيعة بأنه شكّل مجموعات من (المجاهدين)، الذين كانوا أفضل من الجيش في حرب العصابات. نيد باركر، أحمد رشيد، ورحيم سلمان، «إطلاق العنان للميليشيات الشيعية قبل الانتخابات العراقية في الحرب على المتمرّدين السنة»، رويترز، ٢٧ إبريل عام ٢٠١٤م.

(١٦) «بغداد تسلّط الضوء على تزايد تهديد الميليشيات الشيعية»، وكالة فرانس برس، ٢١ أكتوبر عام ٢٠١٤م.

(١٧) «بعد رفع حظر التجوال.. بغداد تحتفل مرةً أخرى بعد أمد طويل»، واشنطن بوست، ٥ فبراير عام ٢٠١٥م.

(١٨) انظر: http://goo.gl/exczUi. صنّفته وزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠٠٩م بأنه إرهابي، وأنه يمثّل «تهديداً للسلام والاستقرار في العراق»، وأنه مستشار لمسؤول التجسّس الإيراني قاسم سليماني. انظر: http://goo.gl/c7ksF6.

(١٩) تتفاعل عصائب أهل الحق وتتسّق أيضاً بشكل علني مع الوزارات العراقية حول القضايا المدنية، انظر على سبيل المثال: http://goo.gl/ipvjFs.

(٢٠) تمثّل هذه الظاهرة خمس مجموعات من الميليشيات التابعة تماماً للحزب السياسي المؤيد لإيران، وهو المجلس الأعلى الإسلامي في العراق ISCI، ويتزعّم هذه المجموعات أفراد تتدرّج مناصبهم من الشخصيات العليا؛ كعمار الحكيم -رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي- إلى شخصيات سياسية هامشية، منها:

حسن الساري، وداغر الموسوي، لا علاقة لهم بالأعمال العسكرية، وتركّز وسائل إعلامهم الخاصة –في المقام الأول– في تمجيد شخصياتهم القيادية.

(٢١) انظر على سبيل المثال: «الميليشيات الشيعية في العراق تبدأ بإعادة التعبئة»، واشنطن بوست، ٩ فبراير عام ٢٠١٤م.

(٢٢) «العراق: الميليشيات الموالية للحكومة طريق الموت»، منظمة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، ٣١ يوليو عام ٢٠١٤م.

(٢٣) «كلّ رجال آية الله»، فورين بوليسي، ١٨ سبتمبر عام ٢٠١٤م.

(٢٤) انظر: فيليب سميث، «الوكلاء الإيرانيون يصعدون دورهم في العراق»، معهد واشنطن، ١٣ يونيو عام ٢٠١٤م.

(٢٥) كتائب سيد الشهداء على شبكة الإنترنت، على الرابط: http://goo.gl/lWSI5o.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: .

(٢٧) انظر على سبيل المثال:http://goo.gl/Q181TF

(٢٨) انظر على سبيل المثال: http://goo.gl/fHOLJQ

(٢٩) انظر على سبيل المثال:http://goo.gl/06DRoY

(٣٠) فيليب سميث، «حزب الله الأبرار: أحدث امتياز لحزب الله في العراق»، Jihadology، ٤ نوفمبر عام ٢٠١٤م.

(٣١) يرى بعض رجال الميليشيات أن هذا الأمر يعني تطهير ديالى من السنة، وإقامة منطقة عازلة مع محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية في الغرب والمناطق المحيطة بها، والتدقيق في الجيوب السنية في العاصمة نفسها، التي يُنظر إليها على أنها حاضنة لمن يدعمون داعش.

(٣٢) قال السيستاني في خطبة الجمعة في مدينة كربلاء المقدسة: «نحن نقدّم تعازينا إلى أسر الضحايا الأبرياء الأعزاء، ونظهر تعاطفنا معهم... إن خلاص العراق من (داعش) غير ممكن ما لم تتضافر جهود جميع أبنائها»، وكالة فرانس برس، ١ نوفمبر عام ٢٠١٤م.

(٣٣) اسم المجموعة، وكذلك شعارها المرسوم عليه حمامة تحلّق في مقدمة العلم العراقي، يعكسان محاولة مقتدى الصدر النأي بهذا التنظيم الجديد عن تقاليد جيش المهدي المعروف بالعنف الوحشي ضد السنة والحكومة المركزية العراقية.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: http://www.alalam.ir/news/1645308.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: http://www.sotaliraq.com/iraq-news.php?id=174290#axzz3ISLm4Ec3.

(٣٦) انظر على سبيل المثال: http://goo.gl/K02VJI.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: http://goo.gl/TyIQpJ.

(٣٨) انظر: http://goo.gl/tDg2SW

(٣٩) للمزيد انظر: http://goo.gl/pwn1kA

(٤٠) انظر على سبيل المثال: «انضمام المقاتلين مع قوات جيش الأسد المنتشرة من أجل المرتبات ومحاولة بسط الاستقرار»، سوريا بتعمّق، ٨ أكتوبر عام ٢٠١٤م. «إيران حوّلت الجيش السوري إلى ميليشيا لإنقاذ الأسد وإبقائه على قيد الحياة»، ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٤م.

(٤١) مع أن المسؤولين الإيرانيين يدّعون أنهم أدّوا دوراً في إقناع النظام بالتخلّي عن الأسلحة الكيميائية ألا أنهم لم يقوموا بذلك إلا بعد استخدام النظام الواسع لهذه الأسلحة، وهو ما هدّد بقاء حليفهم.

(٤٢) للحصول على أمثلة من الخطاب المناهض للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما إلقاء اللوم عليها بأنها تنحاز إلى داعش، انظر على سبيل المثال: http://goo.gl/V1ZNXj and http://goo.gl/moCvhh

(٤٣) بدأ هذا النموذج في خريف عام ٢٠١٤م. انظر على سبيل المثال:http://goo.gl/QSGtxH. وقد نُشرت عدة صور أخرى تُظهر سليماني وهو يتودّد ويبدي انشراحه بشكل واضح بصحبة عدد من قادة الميليشيات على الخطوط الأمامية.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣هـ ومقرّه الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بنشاطات عدّة، منها: المحاضرات والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش، كما يحتضن مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. وحيث إن أساس العمل بالمركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث عام ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. كما يقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى حول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله، وذلك عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، ويثري الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، ويمثل بوابة وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com